جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسير
قسم : العلوم اقتصادية

الرقم التسلسلي : .....

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس

تخصص : اقتصاد بنكي ونقدي فرع : العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور المؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وكالة المسيلة –

إعداد الطلبة :

- عبد الكبير بومدين
- قلمين سامية
- موسود ليندة
- نش عفاف

إشراف الاستاذ:

- بن لخضر السعيد

السنة الجامعية : 2016/2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

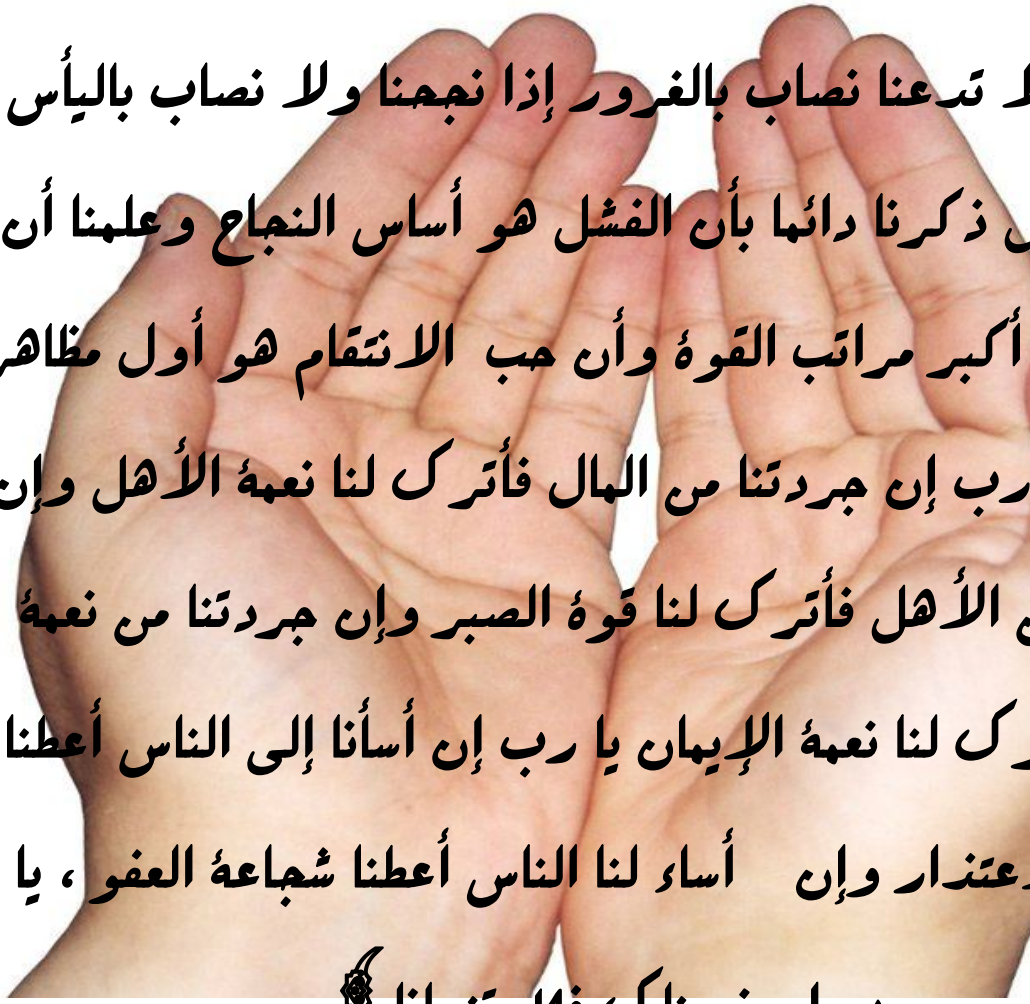

﴿يا رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا نصاب باليأس إذا فشلنا بل ذكرنا دائما بأن الفشل هو أساس النجاح وعلمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف، يا رب إن جردتنا من المال فأترك لنا نعمة الأهل وإن جردتنا من الأهل فأترك لنا قوة الصبر وإن جردتنا من نعمة الصحة فأترك لنا نعمة الإيمان يا رب إن أسأنا إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار وإن أساء لنا الناس أعطنا شجاعة العفو ، يا رب إن نسيناك فلا تنسانا﴾.

شكر وعرفان

قال تعالى:« وقالَ ربِّ أوزِعني أن أشكُرَ نعمتَك التي أنعَمتَ عليّ وعلى والديّ وأن أعْملَ صَالحًا ترضاهُ وأدخلني برحمتك في عبادِك الصالحِين»سورة النمل الآية:19.

قال صلّى الله عليه وسلّم:«**لا يشكُر الله من لا يشكُر الناس**»أخرجه أبو داود في السنن.

الحمد لله ربّ العالمين حمدا كثيرا طيّبا مباركا فيه أن وفّقنا لإتمام هذا البحث فإن أصبنا فمنه وحده لا شريك له وإن أخطأنا فمن أنفسنا والله منها براء...والصلاة والسلام على أشرف مبعوث ومربِّ للبشرية محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عرفانا بالحق ، نتقدّم بأسمى معاني الشكر والعرفان لكل من قدّم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة تشجيعية واحدة ،وخصوصا الأستاذ المشرف "بن لخضر السعيد" الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى جميع أساتذتنا الأفاضل على مجهودهم العلمي،

وإلى كل من قدّم لنا نصيحة أو صحح لنا فكرة في هذه المذكرة ،

كما لا ننسى طاقم "مكتبة البيان"

مقدمة

لقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية، وأحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية، وذالك في جميع الاقتصاديات على اختلاف سياستها أو مستويات تقدمها نامية كانت أم متقدمة.

فقد حظيت هذه المؤسسات بعناية خاصة تجسدت في الاهتمام بها نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطيع المؤسسات الكبرى التعامل معها أو إيجاد حلول لها حيث أصبحت هذه المؤسسات تحتل مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة خاصة في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدر تنمية الدخل والمواهب وخلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، لكن يعتبر مشكل التمويل من أهم المعوقات التي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فطالما كان هذا المعوق سببا في عدم انطلاق عدة مشاريع، أو توقف بعضها ولو بعد حين والسبب في ذلك عدم القدرة على الحصول على تمويل بنكي إما بسبب عبئ الدين، أو عدم توفر ضمانات كافية، رفض المؤسسات المالية تمويل مشاريع مخاطرة، أو عجز المؤسسة إرجاع قروضها المصرفية بعد تراكمها مع ما يصاحبها من فوائد مرتفعة... وعلى اعتبار أن المؤسسات المالية هي الممول الرئيسي لهذه المؤسسات فإن هذا يقودنا على طرح التساؤل التالي :

الإشكالية :

إلى أي مدى تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات المالية في تمويل نشاطها؟

***الأسئلة الفرعية:**

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- فيما تتمثل المشاكل التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات؟

الفرضيات:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفذ لتدعيم اقتصاديات الدول عامة المتقدمة منها والنامية.

- ضرورة مراعاة احتياجات هذه المؤسسات من خلال بدائل تمويلية حديثة .

أهداف البحث:

- إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تبيان مدى مساهمة هذه المؤسسات في مسار التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع في جملة من الأسباب نذكر منها:

- الأهمية التي يحتلها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد بالسلطة العمومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات التي تشهدها العديد من الدول النامية وخاصة الجزائر.

- اعتقدنا أن الموضوع سياسة التمويل هو موضوع جدير بالبحث نظرا لحداثة البحث به في الدول المتقدمة، إضافة لنقص التمويل الملاحظ في هذا المجال وخاصة بحالة الجزائر.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات لهذا الموضوع نظرا لكونه موضوع هام:

- يوسف قريشي: أطروحة دكتوراه، بعنوان: سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، 2005، عالج فيها إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستعرضا التجربة الجزائرية في هذا المجال، وكذا مختلف العوائق التي تحول تطور هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى أهم النظريات المتعلقة بمحددات وهيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- حاج علي حليمة: مذكرة ماجستير، بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ولاية قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، حيث قدمت الباحة عملا

مفصلا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم التجارب الدولية في هذا المجال، وتكلمت أيضا عن أهم طرق التمويل المتاحة أمام هذه المؤسسات.

هيكل البحث :

وبناء على كل ما سبق تم توزيع البحث على ثلاثة فصول كما يلي :

الفصل الأول سنتطرق فيه لتعريف وماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها المختلفة وكذا أهميتها بالنسبة للاقتصاد وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها، أما الفصل الثاني سنركز فيه على ثلاثة محاور أساسية أولها ماهية المؤسسات المالية وأنواعها ومصادر تمويلها وكذا وظائفها في اقتصاد الجزائر والمحور الثاني سنركز فيه على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا ومختلف الأساليب التي يتبعها المستثمر للحصول على السيولة أما المحور الثالث فقد خصصناه لأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والفصل الثالث سنتعرض فيه لدراسة لدي بنك الفلاحةُ والتنمية الريفية –المسيلة– حيث تناولنا التعريف بمكان التربص وكذا نوع وعدد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمراحل المتبعة للحصول على القرض.

الفصل الأول

من المعروف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هما ، في كافة الدول سواء منها المتقدمة أو النامية ،نظرا لمساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني ولما تؤمنه من فرص عمل .لذلك فإن الدول المتقدمة سنت تشريعات هدفها تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الدعم المالي والفني ،وتامين الحوافز الضريبية والوصول إلى الأسواق .

تهتم الدول باختلاف قدرات اقتصادها في توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بدءا بتوفير المشورة والتوجيه ، وانتهاء بضمان القروض مع توفير الدعم التسويقي لمنتجاتها.

لكن في معظم الدول لا تحظى هذه المشروعات إلا بدعم محدود من الحكومة ، غير أنها تبقى في الاستمرار والنمو بفضل قدرتها على التجديد والتوصل إلى طرق مبتكرة في الإنتاج والتسويق.

ومن خلال هذا الفصل يمكن تسليط الضوء على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام ، وأهميتها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية و المشاكل التي تعيق وتواجه تطورها.

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإنها تحضض بمتابعة من طرف الدولة وذلك للعمل على النهوض باقتصادياتها ومنه يمكن ان نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاثة مطالب كمايلي:

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

– حسب تعريف الو.م.أ حسب القانون المنشاة الصغيرة لسنة 1953 عرف المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وأداة مستقلة ولا تسيطر على مجال شاد لها مؤسسة كبرى.وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل[1].

– أما تعريف فرنسا تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل ورأس مال متضمن لإحتياطات اقل من 5 مليون فرنك فرنسي[2].

– أما اليابان فتحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على أساس أن يكون الرأسمال مستمر اقل من 50 مليون وعدد عمالها اقل من 300 عامل[3].

– أما فيما يخص التعريف المعتمد في الجزائر ،فقد تراوح هذا القطاع في تحديد مفهومه بين المد والجزر ، إلا أن استقر في تعريف رسمي جاء بالقانون التوجيهي أصدره رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " سنة 2001.

فطبقا للقانون 01–18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وفي المادة (04) منه تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.

---

[1] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزائر ، (دراسة ميدانية)، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم علوم تسيير ، جامعة الجزائر، جانفي 2005،ص 19.

[2] ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة ،الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1998، ،ص 229،230.

[3] محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة (مجموعة النيل العربي) ، سنة 2003،ص 18،19.

- تشغل من 01 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياريين 02 دج . أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج .
- تستوفي شروطها الاستقلالية :
- 1 – مؤسسات مصغرة : تشغل اقل من 10 عمال رقم أعمالها السنوي اقل من 20 مليون دج .
- 2– مؤسسات صغيرة :تشغل من 10 إلى 49 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دج .
- 3– مؤسسات متوسطة : تشغل من 50 إلى 250 عامل وتحقق رقم أعمال محصور بين مليون و 2 مليار دج [1] .

[1] الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات ص و م في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2000–2001 بومرداس .

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أشكالها

سنتناول في محتوى هذا المطلب مختلف التصنيفات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأشكال التي تتخذها من خلال هذه التصنيفات.

- **1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها :** تصنف هنا على أساس الإمكانيات الإنتاجية و التسييرية التي تمتلكها في عمليتها الإنتاجية و تقسم من خلال هذا التصنيف إلى نوعين:
- **1-1- " المؤسسات العائلية :** يعتبر هذا النوع الأصغر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تتميز بإنتاجية غير مكلفة نظرا لاعتمادها على الجهد ومهارات الأفراد العائلية ، وتلبي حاجياتها بكميات محدودة .
- **1-2- المؤسسات الحرفية :** لا يختلف هذا النوع عن المؤسسات العائلية ، غير أن مقرها المنزل أو محل مستقل ، يعتمد على جهد ومهارات أفراد العائلة أو الاستعانة بأفراد أجانب عن العائلة و تتميز ببساطة المعدات المستعملة و اعتمادها بدرجة كبيرة على كفاءة عنصر العمل .
- **2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معياره لبيع المنتوجات :** تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بيعها المنتوجات التي تتخصص في إنتاجها إلى ما يلي :
- **2-1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :** تعمل هذه المؤسسات على نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتوجات الغذائية ، الجلود ، الأحذية ،....
- **2-2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة :** يتركز عمل هذه المؤسسات في تحويل المعادن والصناعات البلاستكية و كذا صناعة مواد البناء[1].

[1] ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م ، مساهمة ابنك القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة بسكرة ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2004-2005 ، ص 50،51،52.

- **3- تصنيف حسب بيئة النشاط :** يتم تصنيفها حسب نشاطها الاقتصادي إلى ما يلي
- **3-1- مؤسسات إنتاجية :** هي المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة إلى مواد تامة الصنع أو تجهيز مواد كاملة.
- **3-2- مؤسسات تجارية :** هي كل المؤسسات التي تقوم بشراء السلع ثم تقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها و تنظيفها قصد تحقيق الربح[1] .
- **3-3- مؤسسات خدمية :** تقدم هذه المؤسسات كثير من الخدمات لمختلف فئات المستهلكين
- **4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ملكيتها :** تقسم من خلاله إلى ثلاثة أنواع :
- **4-1- مؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمومية :** هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الحكومي .
- **4-2- مؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة :** هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الخاص سواء محليا أو أجنبيا .
- **4-3- مؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختلفة :** هي جميع المؤسسات التي تكون ملكيتها مختلفة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة .

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المطلب سنحاول أن نبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب النظرية العامة لها والتي ترى أنها عمل أفراد مستقل عن الآخرين ، لذلك كان الاعتقاد السائد أنها ضعيفة وغير قادرة على الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية و الإجتماعية ، لكن مع التجربة التي أثبتت قدرة تلك المؤسسات على تنمية الاقتصاد الوطني في العديد من الدول النامية و المتقدمة ، حيث أصبحت أن هناك قناعة تامة بأنها إحدى الحلول المثلى لتقوية وتنمية الاقتصاد الوطني لأنها تقوم بدور إنساني في واقع عملية التنمية والتشغيل .

[1] ليلى لولاشي، مرجع سابق ، ص 53.

و تذكر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية :

- خلق فرص عمل بحيث تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة لحل مشكلة البطالة .
- احدث آليات لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي نظرا لصغر الحجم للمدخرات التي قد تمتلكها و لمحدودية البدائل المتاحة أمامها .
- إن التوسع في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيخدم هدفه العدالة في توزيع الدخل فحاجتها[1] إلى إمكانيات استثمارية متواضعة يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المؤسسات .
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا لان انتشار هذه المؤسسات يتم خلال فترة اقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع .
- تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية و الريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة .
- كما أن لها دور مهم في مجال توزيع الهيكل الصناعي فهي تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية .

[1] فاطمة الزهراء عبادي ، مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ،سبتمبر 2007 ، ص 41.

المبحث الثاني: خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معيقاتها

من خلال المبحث الثاني سنحاول أن نتطرق فيه إلى أهم خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المعيقات التي تواجهها .

المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نحدد أهم الخصائص الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

- تتميز هذه المؤسسات باستخدام تقنية إنتاجية اقل تعقيدا و اقل كثافة رأسمالية ، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة و تعتبر كعامل لتشتيت هذه الأخيرة [1].
- تتميز هذه المؤسسات بروح المبادرة والابتكار ، بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع الاستهلاكية .
- تتميز أيضا بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي و امتداد نشاطها في المناطق النائية حيث ينظر إليها كوسيلة لنهوض بهذه المناطق الخاصة ، وان المشاريع التي[2] تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات و هم ما يتوافق مع مستوى الدخل النقدي المتوسط .
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية تبعا لدرجة وقدرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية .

[1] الدكتور نبيل جواد، ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الطبعة الأولى ، دار النشر والتوزيع مجد ، 2006، ص 84.

[2] الملتقى الوطني " حول المؤسسات ص و م و دورها في التنمية " ، الاغواط ، خلال فترة 08-04-2002.

المطلب الثاني : مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن من خلال الخصائص السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن نستنتج المميزات الخاصة والتي تنفرد بها .

- **1- مميزات في مجال التنظيم والتسيير :** يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة البساطة و اقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة في الأول يتخذ القرار من المالك المسير و على هذا الأساس يتخذ القرار بسرعة عكس المؤسسات الكبرى بحيث مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرار النهائي .

-1-1- يعطى للمسير والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائما على الإصغاء لحاجياتهم و متطلباتهم و العمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة.

- **2- مميزات في العمل والتمويل:** اغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل و استخدام أدوات إنتاج بسيطة .
- 2-1- تعتبر الحاجة لتمويل أحسن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- **3- مميزات أخرى :**
- 3-1- تنجح هذه المؤسسات في بعض الاحيان في خدمة الأسواق المحدودة .
- 3-2- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موردا هاما بالنسبة للمؤسسات الكبرى.
- 3-3- تتميز هذه المؤسسات بمرونة أكثر استجابة لمتطلبات السوق مقارنة[1] بالمؤسسات الكبرى باعتبارها أكثر استعداد لتكيف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين.

[1] يوسف قريشي ، مرجع سابق، ص 40.

المطلب الثالثّ: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المعوقات التي تحد من قدرتها على العمل و المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي نذكر منها :

- قلة المعرفة التكنولوجيا والإدارية.
- ندرة العمالة المدربة .
- مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية .
- مشاكل التسويق والتصدير كصعوبة تسويق المنتجات و الخدمات و دخول السوق .
- شدة المنافسة .
- إشكالية العقار الصناعي خاصة في الجزائر حيث يسود ميدان العقار تعقيدا من حيث التسيير و الاستغلال الغير عقلاني و غير الرشيد للمساحات الموجودة [1].

[1] الملتقى الوطني الأول حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م في الجزائر ، عنوان المداخلة " واقع المؤسسات ص و م في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني ، يومي 5-2001/05/6 ، جامعة الوادي .

خلاصة:

واخيراً يمكن القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد أهم الركائز الأساسية للإقتصاد الوطني، فهيا المحرك الأساسي له، لأنها تلعب دوراً بارزاً في خلق الوظائف والتقليل من نسبة البطالة، كما تلعب دوراً اخر وهو تفجير طاقات الشباب الذين يتمكنون من إدارة أعمال خاصة بهم تحقق الفائدة لهم ولمجتمعهم.

لذالك فإن منظمات الأعمال في الميدان الإقتصادي، سنت تشريعات تستهدف تمكين هذه المشروعات من إبراز أهميتها على المستوى الاقتصادي والإجتماعي، في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني والقومي .

الفصل الثاني

تعد المؤسسات المالية أهم المصادر الخارجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي بذلك تلعب دورا مهما في تمويلها وكذا مساعدتها على إبراز واقعها الاقتصادي في التنمية لهذا نجد المؤسسات المالية تقوم بتمويل المشاريع التي تساهم مباشرة في رفع المستوى الاقتصادي لدولة و خصوصا التي تنتج السلع والخدمات التي تضطر لهذا هذه الأخيرة لإستردادها لعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي .

وعليه فان المؤسسات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لدفع وترقية عجلة عوامل الإنتاج وتحديدها (وهذا عائد لها تمنحه من ائتمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من خلاله توظفه في نشاطاتها وتحسين أوضاعها وحجم إنتاجها).

لذا فان نظام التمويل بصيغة الرأسمالية يعتبر المدخل الأساسي لتحفيز الاستثمار وخاصة لاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وذلك لخصوصيتها و خصائصها المميزة هذه الخصوصية هيئت لها مؤسسات مالية .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية

تلعب المؤسسات المالية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية و خاصة في الاقتصاديات الحرة حيث تعتبر التزاماتها المالية أداة رئيسية للدفع وشراء و اجراء المعاملات المالية كما تشكل القروض التي تقدمها للأفراد والشركات و الحكومة موردا ماليا رئيسا في مجالات الانتاج والتي يترتب عليها خلق فرص للعمل والمختصين وتنويع المنتجات و لتشجيع روح المبادرة والابتكار.

المطلب الأول : تعريف المؤسسات المالية وأنواعها

لقد تعددت تعاريف المؤسسات المالية بتعدد المصادر ولكن من خلال هذا المطلب سنعطي تعريفا مجملا للمؤسسات المالية وكذا الأنواع التي قامت عليها .

أولا : المؤسسات المالية :

هي تلك المؤسسات التي تعمل على شراء أوراق مالية من المدينين ، أو تصدر من المدينين و تسمى بالأوراق الأولية Primary Securities وفي نفس الوقت تبيع أوراق مالية تصدر منها للدائنين ذوي الفوائض المالية ، و تسمى بالأوراق المالية الثانوية Secondary Securities ، وخير مثال للمؤسسات المالية : البنوك التجارية ، شركات التامين ، و بنوك الادخار ، وصناديق المعاشات وأهمها البنوك التجارية [1].

[1] عبد الوهاب يوسف احمد ، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،الطبعة الأولى ، 2008، ص 130،131.

ثانيا أنواع المؤسسات المالية:

1- **مؤسسات الودائع** : هي تلك المؤسسات التي موردها الرئيسي لأصولها السائلة " الأموال " من ودائع ومدخرات الأفراد ، والأسر و قطاع الأعمال و الحكومة ، ومن هذه المجموعة البنوك التجارية ، وبنوك الادخار.

2- **المؤسسات التعاقدية** : هي تلك المؤسسات التي تتعاقد مع زبائنها بغرض ترقية مدخراتهم ، أو تقديم الحماية المالية لهم في حالة تعرضهم للمخاطر المختلفة مثل (الحوادث ، الخسائر المالية أو المادية بسبب الكوارث) ، شركات التامين ، صناديق الادخار و المعاشات.

3- **المؤسسات الاستثمارية** : هي تلك المؤسسات التي تقدم أوراق مالية أولية استثمارية قصيرة و طويلة الأجل من ذوي الحجوزات المالية ، إلى الفوائض المالية بغرض إعادة بيعها محققة لهم أرباحا في المستقبل ، وتضم هذه المجموعة بيوت القبول والخصم سوق المال [1].

المطلب الثاني : وظائف المؤسسات المالية .

تعتبر المؤسسات المالية الوسيطة من أهم القطاعات في النظام المالي ، حيث تقدم خدمات مالية أساسية بدونها ولا تستطيع أن يعمل الاقتصاد الحديث .

ومن أهم الوظائف :

1- **تقديم آلية الدفع** : في صورة نقد أو شيكات " أوراق مصرفية " أو أي وسيلة أخرى للدفع متعارف عليها و مقبولة في التعامل .

2-**تقديم القروض**: وذلك لدعم شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تتمثل في المعدات والأجهزة و مدخلات الإنتاج التي تزيد من الإنتاج و تؤدي لزيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة الرفاهية .

[1] عبد الوهاب يوسف احمد ،المرجع السابق ، ص 134.

3-**خلق النقود** : عن طريق خدمات التسليف ، وتقديم آلية للدفع تستطيع المؤسسات المالية من خلق نقود إضافية في التعامل و تسمى بالشبه نقود حيث تقوم بأداء وظائف النقود الصادرة في البنك المركزي .

4-**تقديم فرص للاستثمار** : تعمل المؤسسات المالية على تشجيع المدخرين متضمنة لهم عائد يزيد من رفاهيتهم في المستقبل ، ومن ثم تقوم هذه المؤسسات باستثمار المدخرات محققة إنتاج إضافي من السلع و الخدمات للمجتمع [1].

المبحث الثاني : ماهية التمويل

تتمثل عملية التمويل في إيجاد الموارد المالية اللازمة من اجل توظيفها في المؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و المشكلة الأساسية هي في كيفية الحصول على الأموال بزيادة الاستهلاك والاستثمار وبالتالي كان التمويل هو الحل لسد هذه المتطلبات.

المطلب الأول : مفهوم التمويل وأهميته.

أولا مفهوم التمويل : لقد تطور مفهوم التمويل في العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباينا في تعريفه عند الاقتصاديين ونذكر منها :

1-الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط ، وهو جزء من الإدارة المالية[2].

2-يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص او عام[3].

3-يقصد بالتمويل الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها[4].

---

[1] عبد الوهاب يوسف احمد ، المرجع السابق ، ص 135.

[2] محمد توفيق ماضي ، **تمويل المشروعات** ، دار الفكر العربية ، القاهرة ،مصر، 2000، ص 15 .

[3] احمد بوراس ، **تمويل المنشات الاقتصادية** ، عنابة ،الجزائر،دار العلوم للنشر والتوزيع ،2008، ص 24.

[4] طارق الحاج ، **مبادئ التمويل** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،الاردن، 2002، ص 21.

ثانيا أهمية التمويل :

مهما تنوعت المؤسسات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل نشاطها حيث يعتبر التمويل الركيزة الأساسية للمؤسسة ، ومنه تشجيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق التنمية[1]. و ذلك عن طريق :

1-توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى التقليل من البطالة .

2-توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع .

3-تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .

4-تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .

5-تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم

6-يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية والتمويل المالي .

7-يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي[2].

المطلب الثاني : مصادر التمويل

بما أن التمويل أساس ممارسة أو نشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تبعا لتعدد مصادر و أسباب التمويل ، يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة معايير .

1-**من حيث الملكية** : وتنقسم إلى

1-1-التمويل من المالكين أنفسهم : و ذلك من خلال عدم توزيع الأرباح ، زيادة رأس المال ، ويطلق عليه بأموال الملكية.

1-2-التمويل من غير المالكين (المقترضين) : وقد يكونوا موردين المنشاة أو البنوك ...الخ. ويطلق عليه بأموال الاقتراض[3].

---

[1] بلحوت عفاف ، طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ولاية المسيلة) ، مذكرة ماستر أكاديمي ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2015/2014 ، ص 99.

[2] ، المرجع نفسه ، ص 99.

[3] خليل عبد القادر ، بوفاسة ، سليمان: دور الوساطة المالية في التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، المركز الجامعي بالمدية ، 17،18 افريل 2006 ، ص 399.

2- **من حيث الفترة الزمنية** : وتنقسم إلى :

2-1-**تمويل طويل الأجل** : مثل القروض البنكية ، السندات ... الخ ، وتكون مدته أكثر من 10 سنوات .

2-2-**تمويل متوسط الأجل** : وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشرة سنوات مثل القروض المصرفية ...الخ.

2-3-**تمويل قصير الأجل** : وهو الذي تكون مدته اقل من سنة ، مثل القروض البنكية ، التمويل التجاري، اذونات الخزينة ...الخ[1].

3- **من حيث النوع** : ينقسم إلى :

3-1-**تمويل مصرفي:** وهو الذي نحصل عليه من البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

3-2-**تمويل تجاري** : هي الذي نحصل عليه من التجارة .

4- **من حيث المصدر** : وينقسم إلى :

4-1-**التمويل الداخلي** : مصدره المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل : بيع الأصول أو تأجيرها .

إن لتمويل احتياجات المؤسسة يجب أن يولد أو ينشا من المؤسسة ذاتها و هو ما يعرف بالتمويل الذاتي والذي يعرف على انه قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من خلال العمليات التي تقوم بها . أي أن المؤسسة تعمل على تحقيق فائض من الأموال التي نحتاجها إلى تمويل نشاطاتها ويتم هذا بعد الحصول على نتيجة الدورة اذ يجب على المؤسسة ان تتمتع باستقلال مالي و ميزانية ذاتية .

نظرا لضعف إمكانية التمويل الذاتي و ذلك للأسباب التالية : انخفاض هامش الربح يفعل المنافسة وارتفاع الأجور بإضافة إلى ارتفاع المديونية .فكل هذه الأسباب تجعل المؤسسة تلجا إلى مصادر خارجية[2].

[1] خليل عبد القادر،المرجع السابق ، ص 26.
[2] طارق الحاج ، المرجع السابق ، ص 30.

4-2- **التمويل الخارجي** : ويكون مصدره من خارج المؤسسة و بعيدا عن مالكيها مثل الإقراض البنكي للتمويل التجاري ...الخ.

يقصد بالمصادر الخارجية للتمويل هي أن المؤسسة تلجا إلى الاقتراض من البنوك أو عن طريق طرح الأسهم في الأسواق أو إصدار السندات في البورصة ، التمويل الخارجي ويمكن أن نقسمه غالى قسمين[1]

4-**2-1**- **التمويل المباشر** : هو العلاقة المباشرة بين المدخر و ذوي الفائض في الأموال والمقترض وذوي العجز المالي دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي[2].

4-**2-2**- **التمويل غير مباشر** : وبعيد عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الوساطة المالية سواء المؤسسات المالية أو النقدية ، إذن التمويل غير المباشر يتطلب تدخل الوسيط المالي لتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يسمح بعملية خلق النقود عند البنوك[3]. وينقسم التمويل الغير مباشر إلى مايلي :

المطلب الثالث : أشكال التمويل :

هناك عدة أشكال للتمويل من بينها :

أولا : من حيث مصدر الحصول عليها و ينقسم تبعا لمصادره إلى :

1- **تمويل ذاتي** : يقصد به الأموال المتولدة من العمليات التجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضه دون اللجوء إلى المصادر الخارجية ، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المواتية من الأرباح التي حققتها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها المالية[4].

---

[1] طارق الحاج ، المرجع السابق ،ص 16

[2] شاكر قزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2009 ، ص 138.

[3] المرجع نفسه ، ص 138.

[4] بوالحفية عبد الكريم ، العجز المالي و مشكلة التمويل في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 1998، ص 32.

2- **تمويل خارجي :** يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال وفقا لشروط و أوضاع على حجم التمويل الداخلي و احتياجات المؤسسة أي انه مكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية[1].

ثانيا: من حيث المدة التي يستغرقها التمويل : وحسب هذا النوع ينقسم التمويل إلى ما يلي:

1- **تمويل قصير الأجل :** يقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال ، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين الدائنين[2] .

2- **تمويل متوسط الأجل :** يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مؤسسات تحت التنفيذ و التي تستغرق عددا من السنين و تكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات .

3- **تمويل طويل الأجل :** وينشا من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية التي تفوق مدتها خمس سنوات .

ثالثا من حيث الغرض منه وينقسم إلى :

1-تمويل الاستغلال : وهي الأموال المخصصة لمواجهة الاحتياجات و كافة النفقات المتعلقة بتنشيط الدورة الإنتاجية للمؤسسة .

2-تمويل الاستثمار : ويتمثل هذا التمويل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عليها طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية كاقتناء الآلات والتجهيزات و غيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمؤسسة[3].

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها** ، دار اتراك للطباعة والنشر ،القاهرة، مصر ، ص 99.
[2] ليلى لولاشي ، مرجع سابق ، ص 50.
[3] بولحفية عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 32.

خلاصة:

حسب الخطوات التي تم التطرق إليها في هذا الفصل نجد أن التمويل و المؤسسات المالية يعتبران خليتان أساسيتان في بناء اقتصاد أي بلد فالتمويل يستمد فاعليته من المؤسسات التي تقوم به وهي المؤسسات المالية لان من وظائف هذه الأخيرة تقديم القروض خلق النقود ، تقديم آلية الدفع ، تقديم قروض للاستثمار ، وذلك حتى يتسنى لهذه المؤسسات القيام بنشاطها على أكمل وجه وهذا لا يكون إلى عن طريق التمويل .

الفصل الثالث

لمعرفة أهمية المؤسسات المالية في الجزائر وتقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وجب علينا القيام بتقييم أدائها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل الميزانيات السنوية لها ،و لقد كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة –هو البنك الذي وقع عليه الاختيار لتطبيق منهج وأهداف الدراسة عليه للوصول الى نتائج وتوصيات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلا .

وبما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعد من أهم المؤسسات المالية الجزائرية وأكثرها شيوعا في جميع الولايات ،ونظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة وأهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – من خلال مبحثين:

المبحث الاول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة –

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

أولا – المؤسسة الأم:

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و668 عالميا من أصل 4100 بنك

ثانيا: المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

المطلب الثاني: أهداف البنك ووظائفه

أولا: أهداف البنك

من بين الأهداف الرئيسية للبنك نذكر ما يلي:

1- المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

2- العمل على احتكار تمويل أغلب المشاريع الخاصة ب:

2-1- المؤسسات الفلاحية.

2-2 - المؤسسات والمقاولات ذات الطابع الاقتصادي.

2-3- المؤسسات المصغرة في إطار تشغيل الشباب.

3 - تحسين نوعية وجودة الخدمات.

4 - تحسين العلاقات مع العملاء.

5 - تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل وأكبر في تحصيل الفروض وفي جذب موارد إضافية.

ثانيا: وظائف البنك

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه وهو يعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض أسهل ومن الوظائف الأساسية نذكر:

- تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة لهذا القطاع.
- تنفيذ جميع العمليات البنكية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة.
- إنشاء خدمات جديدة.
- تطوير شباكه ومعاملاته النقدية.
- التقرب أكثر من المهن الحرة (التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...)
- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة.

وفي إطار سياسة الإقراض يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

1- تطوير قدرات تحليل المخاطر

2- إعادة تنظيم القروض

3- تحديد ضمانات بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة المواد [1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة -

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن نشاط ويسر عمل أي بنك يتمثل في تشكيلة الهيكل التنظيمي له ، وهذا ما نلاحظه من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الذي يمثل قوة في التنظيم وحسن في الأداء من خلال أعماله المنظمة ويسر عملياته المصرفية ولهذا السبب ارتأينا بأن تقوم بتحليل مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل الوقوف على حقيقة تكوينه بغية ترتيب الأدوار والمهام المنطوية بكل قسم أو مصلحة على مستوى المديرية العامة ثم المديرية الفرعية وصولا إلى الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة [1]:

أولا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة (وكالة المسيلة)

إن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة التي تساهم في إدارة البنك وتقديم خدمات متنوعة لزبائنها تتكون ممايلي:

1- **المديرية العامة:** تمثل القاعدة الأساسية للبنك ، يمثلها المدير العام للبنك فيتحمل مسؤولية إبرام العقود ودراستها ، ولها اتصالا مباشرا بعدة مصالح ومديريات تساعد على العمل ويشرف عليها أيضا.

2 – **مديرية مراقبة التسيير الداخلي:** لها علاقة مباشرة عم المديرية العامة ، مهمتها تقارير إلى المديرية العامة مرصدة فيها مدى السير الداخلي الفعال للبنك دون معرفة أي مديرية أخرى بنشاط هذه المديرية وتراقب أيضا سير العمل بأقسام البنك ومراقبة العمليات المصرفية.

3 – **قسم الأعمال:** لها علاقة مباشرة مع المديرية العامة ، مختصة بإدارة أعمال المصالح والفروع الموجودة بالبنك وتقديمه إلى المدير العام ، وتختص بالمراسلات والرد عليها ومشاكل الموظفين بالإضافة إلى مراعاة مختلف النقائص الموجودة في مديريات البنك وتقديمها بشكل تقارير دورية للمديرية العامة.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة -

4- المفتشية العامة: تقوم بمعالجة الأخطاء وإخبار المديرية العامة عن هذه الأخطاء التي تحدث بين مختلف المديريات ، فهي تسهر على مراقبة القوانين في البنك.

5- المديريات العامة بالنيابة: تتمثل في أربع مديريات عامة بالنيابة لها علاقة مباشرة بينها وبين المديرية العامة ، وكل مديرية مكلفة بنشاط ووظيفة معينة تقوم بها وسنتعرف على كل مديرية ومهمتها في النقاط التالية:

5-1- المديرية العامة بالنيابة للودائع والقروض والتحصيل: تهتم هذه المديرية بكل العمليات المتعلقة باستقبال الودائع من المودعين ، وبمنح القروض وعمليات التحصيل التي تأتي من جراء منح القروض، وكذلك دراسة مختلف الملفات المتعلقة بتقديم الائتمان وأقسام هذه المديرية تتمثل في :

- مديرية الشؤون المالية للمؤسسات الكبيرة.
- مديرية الشؤون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مديرية الشؤون المالية للعتاد الفلاحي.
- مديرية دراسات التسويق والأدوات.
- مديرية المتابعة والتحصيل.

5-2- المديرية العامة بالنيابة للإعلام الآلي والمحاسبة و الخزينة: مهمتها العمل على إدماج المعلومات داخل جهاز الإعلام الآلي، ومراجعة الحسابات والإشراف على الخزينة وتشرف على الفروع التالية :

- مديرية الإعلام المركزي.
- مديرية الإعلام وشبكات الاستغلال.
- مديرية الاتصال وصيانة الإعلام الآلي.
- مديرية الخزينة.
- مديرية المحاسبة العامة.

5-3- المديرية العامة بالنيابة للإدارة والوسائل العامة: تهتم هذه المديرية بتسيير الشؤون الإدارية سواء تعلق الأمر بالنشاطات الخاصة أو المستخدمين وبالشؤون القانونية وتشرف على المديريات التالية:

- مديرية النشاطات الخاصة.
- مديرية الموارد البشرية وإعادة تقييم المستخدمين.
- مديرية الوسائل العامة.
- مديرية المنازعات والشؤون القانونية.
- مديرية التقديرات ومراقبة التسيير.

6- قسم المعاملات الخارجية: يختص هذا القسم بمعالجة العمليات التي تتم بين البنك والخارج والتنسيق مع المديرية المختصة سواء تلعق الأمر بالعلاقات الدولية أو بمراقبة وإحصائيات التبادل وتتفرع إلى المديريات التالية :

- مديريات العمليات مع الخارج.
- مديرية العلاقات الدولية.
- مديرية المراقبة والإحصائيات.

الشكل (1): يمثل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة – وكالة المسيلة –

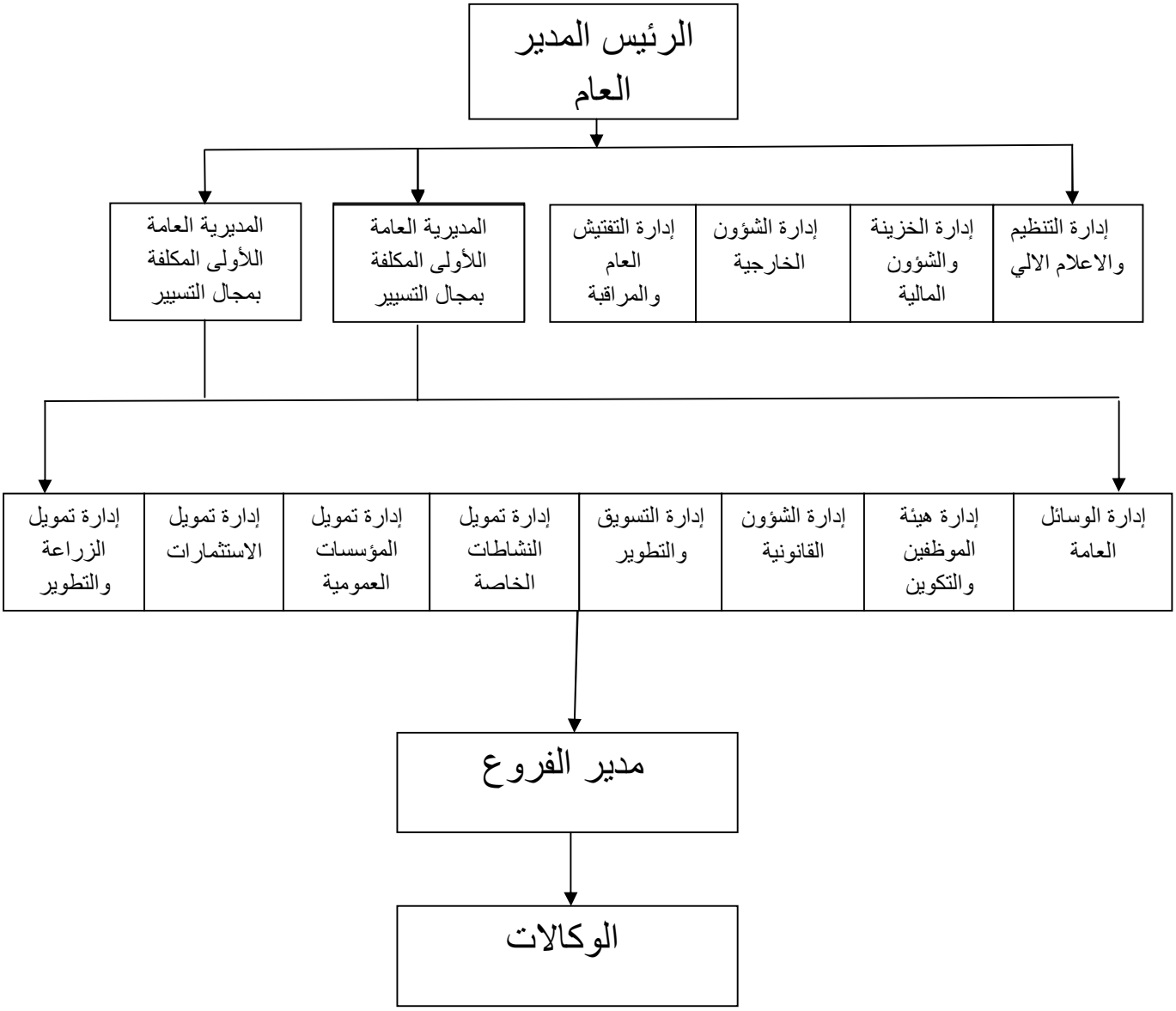

– المصدر: مصلحة المستخدمين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة –

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك ، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية [1]:

1. **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة ، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.
2. **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.
3. **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك ، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية ، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء و المدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر و وارد.
4. **وظيفة التجارة الخارجية** : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية ، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات ، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.
5. **وظيفة الصندوق** : تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل ، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة -

- 5-1 -**فرع الشيك** : يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك ، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب،
- 5-2- **فرع التمويل** : يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.
- 5-3- **غرفة المقاصة** : في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6. **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية ، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية ، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.
7. **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك ، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.
8. **وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات** : تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية ، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- 8-1- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- 8-2- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- 8-3- الإشراف على غلق الحسابات.
- 8-4- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.

- 8-5- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- 8-6- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
- 8-7- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- 8-8- الإشراف على دراسة وقسمة التركات.
- 8-9- تبليغ الاعذارات عن طريق المحضر القضائي.

9. **وظيفة الاستغلال** : تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

10. **وظيفة المراقبة والميزانية** : هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيّرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور و الإعتمادات والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل (02) يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

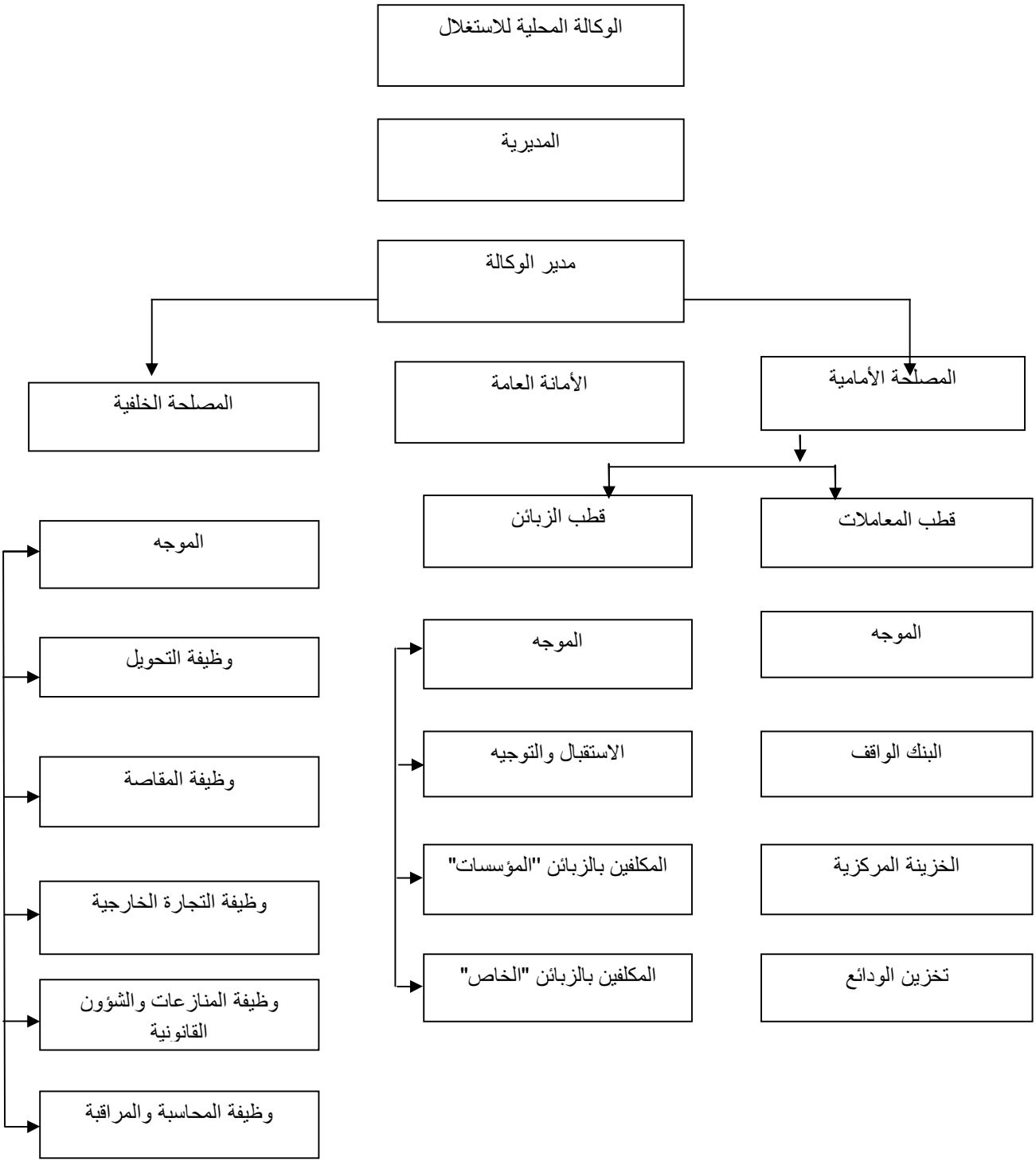

– **المصدر:** مصلحة المستخدمين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة –

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة – من خلال التعرف عليه ومعرفة أهم الوظائف التي يقوم بها وكذا مختلف الخدمات المصرفية التي يعمل بها، ومن خلال تطور عملياته سيتم التطرق في هذا المبحث الى: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفي– وكالة المسيلة – في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول : الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعملية منح الائتمان فيه

أولا: الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أ جل الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم ،و تختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع وذلك حسب مجاله سواء كان زراعي ،أو صناعي، أو الصيد البحري ... وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي[1]:

1- **الرهن بأنواعه.**
2- **إمضاء السند لأمر :** والذي من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض وفي حالة عدم تسديد الزبون يمكنه إجراء عملية الحجز على الرهن المقدم
3- **التأمين الشامل للمشروع :** ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك رهن وحدة التغليف وغرفة التبريد لضمان سداد القرض

- البيوت البلاستيكية رهن البيوت والأعمدة الحديدية.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة -

- العتاد ويشمل (جرارات، سيارات، آلات....) ويكون رهن العتاد بأنواعه منقول وغير منقول إضافة إلى تقديم ورقة للولاية بطلب رهن السيارة وفي البطاقة الرمادية تكتب مرهونة لبنك بدر مثلا
- البنك الريفي رهن البناء في حد ذاته أو قطعة أرض .
- أسمدة وبذور ويكون بالقيام بتسديد البنك لثمن هذه الأسمدة والبذور للفلاحين عند عجزهم عن شرائها والتي تكون مختارة من طرف المستثمر وتمتاز هذه القروض بقلة ثمنها لهذا الضمان الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة هو التأمين الشامل للمشروع الزراعي.
- القروض الاستثمارية والتي يتم تسديدها على المدى الطويل مثل تربية الدجاج والضمان الذي يمكن تقديمه هو رهن المعدات المستخدمة.

ثانيا: عملية منح الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنركز في معالجتنا هذه على المراحل التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للوصول الى قرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض(طويل أو متوسط أو قصير الأجل) وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة:

1-المقابلة وطلب القرض :

كبديهية أولية فانه يجب أن يكون للزبون حساب وإلا فعليه فتح حساب باسمه قبل ان يطلب القرض ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك ، من ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض ،حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة وهناك صيغتان للتمويل :

- **تمويل ثنائي:** يتمثل في المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 71% و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 21%

- **تمويل ثلاثي:** مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة1% ، ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة29% والطرف الثالث هو البنك ونسبته هي 70%:

2- تكوين الملف :

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك والذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب وهنا ك نوعين من القروض .

- **مكونات ملف قرض استثماري :**

- طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض.
- نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها.
- التصريح بالوجود (للضرائب) ، و هذا ان كان المشروع جديد ،أما في حالة توسيع للمشروع .
- فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الاجراء.
- قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.
- حالة وضعية وتقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون ، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع.
- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لد ى البنك ومثال ذلك المحلات التجارية ،المعدات الفلاحية ... الخ ، وهذا كون المشروع جديد ، أما إذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الميزانيات الحقيقة وهذا لسنتين أو لثلاثة.

- **مكونات ملف قرض الاستغلال :**
  - طلب خطي من طرف الزبون.
  - نسخة لشهادة من السجل التجاري.
  - وثيقة تبين حالة العتاد إن وجد.
  - ميزانيات حقيقة لسنة أو سنتين.
  - مخطط الخزينة لسنة واحدة.
  - الوثائق الجبائية.
  - ميزانية التسيير تضم مجموع تكاليف الاستغلال ، إذا كان الأمر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية فان الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة إحضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال.
- بعد تقديم الملف تقوم الوكالة بالدراسة التقنية والمالية للعميل وتظم :
  - اسم المشروع.
  - الشكل القانوني.
  - مجال النشاط.
  - تقديم المؤسس العنوان ، الشهادة أو الخبرة المهنية.
- قبل أن يوافق البنك على منح القرض للزبون يقوم بإعداد طلب معلومات حول الزبون من البنك المركزي لتفادي أخطار منح القرض
- إشعار بالقبول : والذي يتضمن الوثائق التالية:
  - نسخة من بطاقة حرفي.
  - الالتزام والتعمد بالرهن والعتاد.
  - بطاقة القامة.

- الحصول على قرض مالي من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب المساهمة الذاتية.
- نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها.
- تعهد و التزام بالانخراط لدى الصندوق التعاضدي للمؤسسات الصغرى.
- شهادة عدم المديونية.
- تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة مع تجديده كل سنة.

- شهادة التأمين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب : ومن مكوناتها ما يلي:
  - اسم ولقب المسير.
  - العنوان.
  - تسمية المشروع.
  - نوعية النشاط.
  - القطاع (المنطقة) .
- الإمضاء على اتفاقية المؤمن المقدمة من طرف البنك.
- الوثائق الصالحة لتفهم المشروع.
- اتخاذ القرار و المتابعة : عند وضع ملف القرض في أيدي مسئولي الوكالة فيصبح محل الدراسة بتقديمه للجنة القروض بالوكالة المتكونة من المدير ورؤساء المصالح ،حيث يأخذ القرار بعد التشاور ايجابيا أو سلبيا ويجسد العمل في محضر لجنة القروض بالوكالة الذي يضم قرار اللجنة مع إمضاءات أعضاء اللجنة بالموافقة أو الرفض إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة أما إذا كان المبلغ يفوق صلاحيتها فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسته والفصل فيه بنفس الطريقة إذا كان المبلغ في حدود صلاحيات لجنة القرض التابعة للمديرية الجهوية لدراسته والفصل فيه ثم الى الوكالة من اجل منح القرض لطالبه ،,أما عند متابعة القرض بعد منحه تختلف حسب عدة

عوامل كشخصية الزبون ونوع القرض مثلا كأن يطلب البنك ضمانات من الزبون ومن بين هذه الضمانات انخراط المستثمر بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع ذات الفائدة من هذه الهيئة هي دمج الطرفين (البنك والمستثمر) لضمان القروض الممنوحة.

المطلب الثاني: هيكلة المكلفين بالقروض

يمثل المكلفون بالقروض الركن الأساسي في البنك وذلك بالنظر للوظيفة الحساسة التي يقومون بها في تنمية الاقتصاد الوطني ، وكذا تشجيع القطاعات الحيوية ومختلف النشاطات الاقتصادية من خلال قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ولا سيما المادة 144 منه والتي تنص على"أن الوظيفة الأساسية للبنوك ، بمختلف أنواعها هي استقبال ودائع الجمهور ومنح القروض" ولأجل هذا تم هيكلتهم بما يسمح لهم بممارسة عملهم بطريقة فعالة ليكون عملهم وفيا

تم تكليف 5 أشخاص بمكتب المكلفين بالقروض مقسمين كالتالي[1]:

- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالدعم الفلاحي.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بأحكام الإعانة.
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الإمضاء).
- شخص واحد بالنسبة للمكلفين بالقروض الكلاسيكية (عن طريق الصندوق).

حيث أنه في القروض الكلاسيكية طالب القرض يتصل بصفة مباشرة بالمكلفين بالقروض أما فيما يخص القروض بأحكام الإعانة والدعم الفلاحي فطالب القرض يلجأ إلى مؤسسات أخرى وسيطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة لطلب القرض .

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل (03): يمثل هيكل المكلفين بالقروض

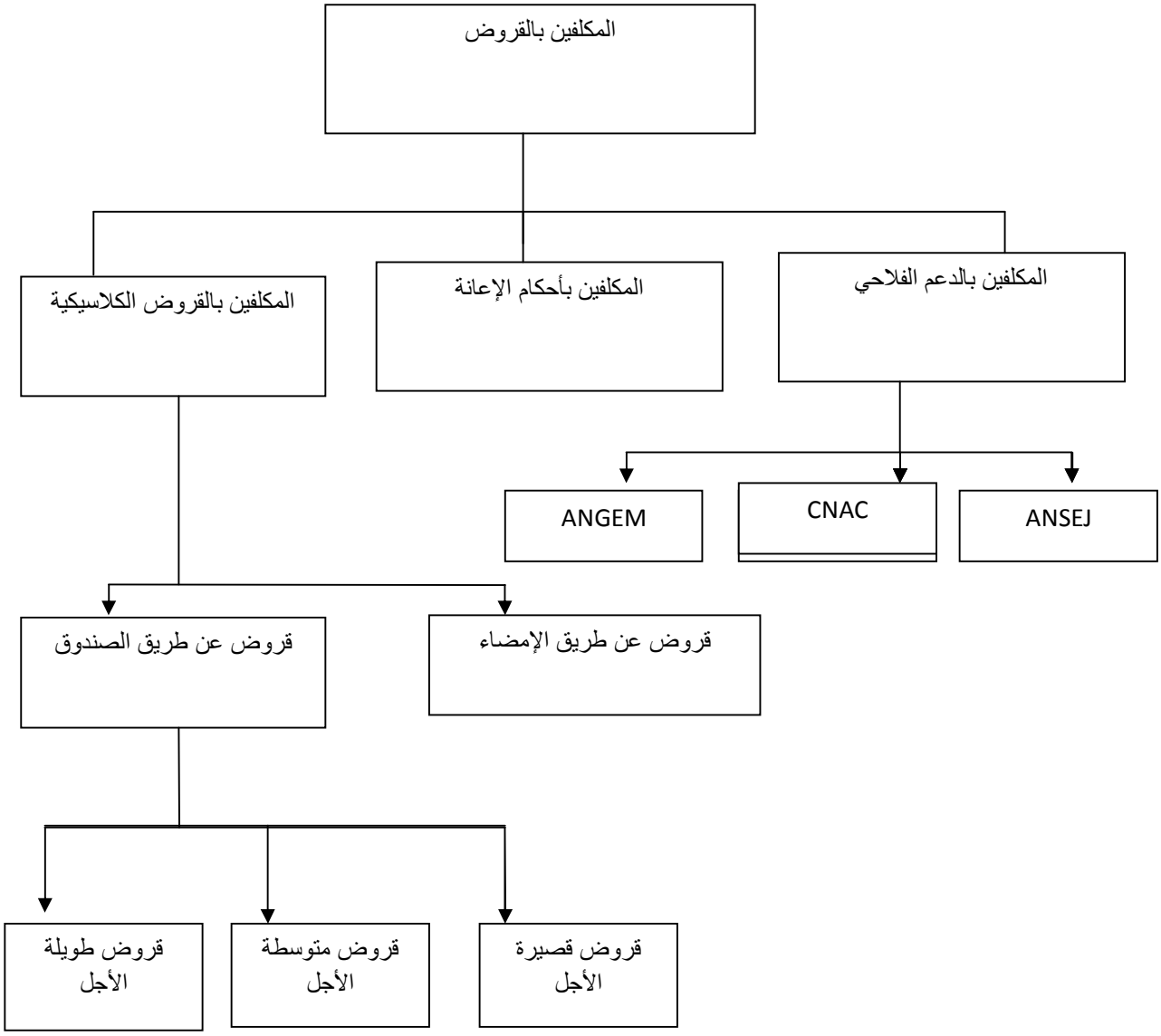

المصدر: معلومات مقدمة من طرف المكلفين بالقروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة –

المطلب الثالث : قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و سنخص بالذكر الملفات المؤهلة وقروض الاستثمار الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2015/2011 .و يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] 2015/2011.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الملفات المؤهلة	50	202	166	241	194
مبلغ القروض الممنوح	105042	452008	452677	703500	606643

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك – بدر–

[1] معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة -

و يمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015/2011

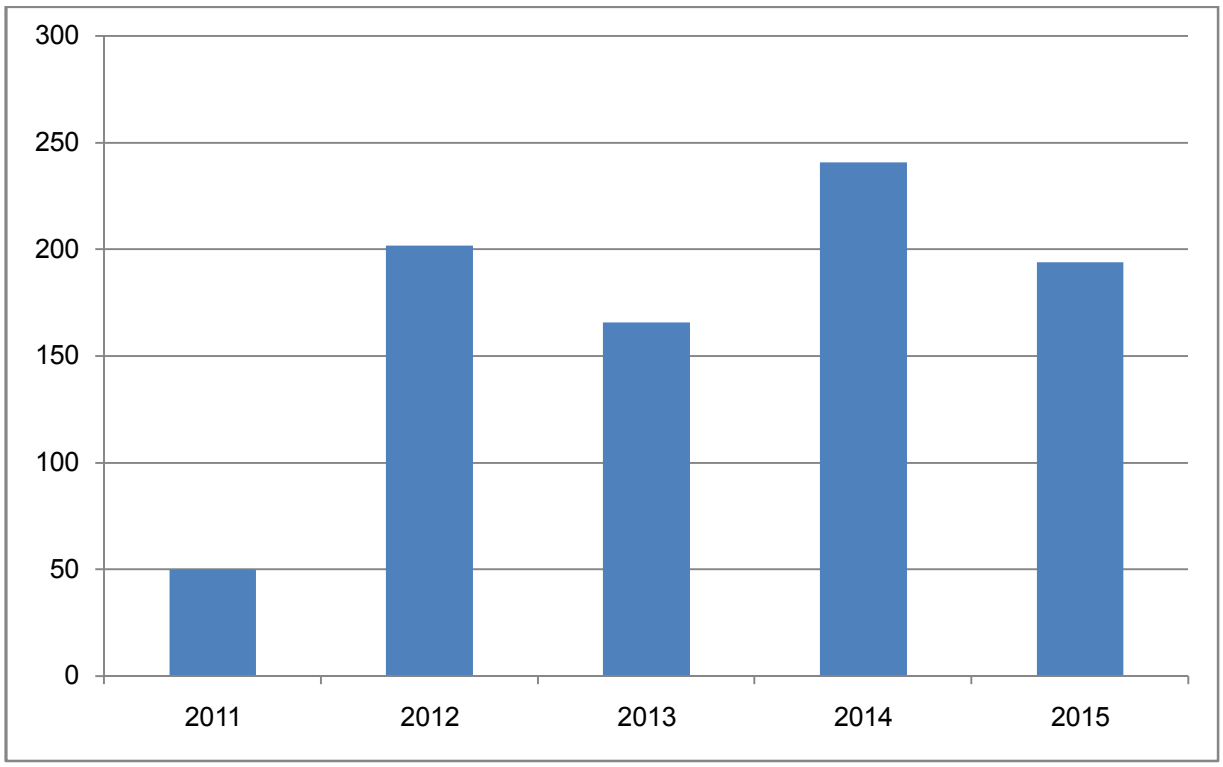

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

ونلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أنه في سنة 2011 بلغت الزيادة ب 152 ملف، أما في سنة 2014 بلغت الزيادة ب 191 ملف مقارنة بسنة2011 ، وهذا يعني أن هناك زيادة في عدد الملفات المؤهلة وهذا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الشكل رقم (05): تطور مبالغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015/2011

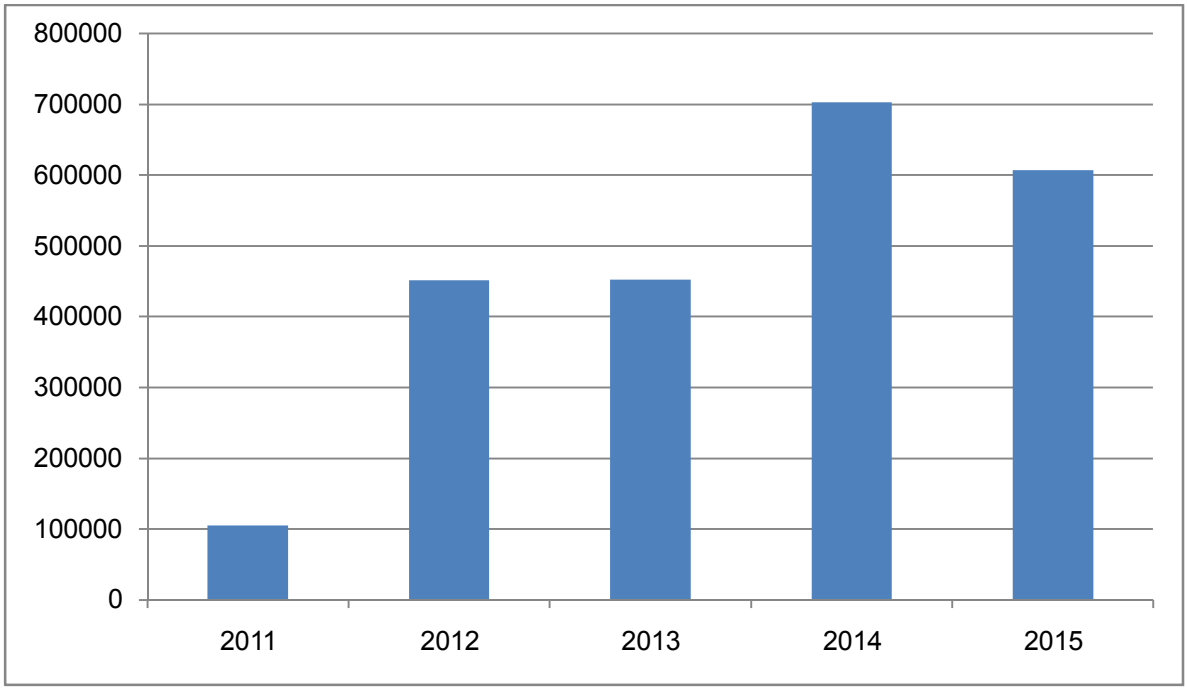

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

والملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاعا في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك حيث بلغت قيمة الزيادة 346966 مليون دج خلال سنة2012، وتواصل ارتفاع مبلغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصل الى 598458 مليون دج سنة 2014 وهذا مقارنة بسنة 2011.

وهذا ما يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه وتعاملات البنكية ، مما يساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الرابع : قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و سيتم في هذا الفرع عرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2015/2011 .

و يمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02): عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] 2015/2011

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الملفات المؤهلة	23	24	32	23	22
مبلغ القروض الممنوحة	13466	5012	51521	96337	102134

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك – بدر–

[1] معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة -

و يمكن تمثيل الزيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (06) : تطور عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015/2011.

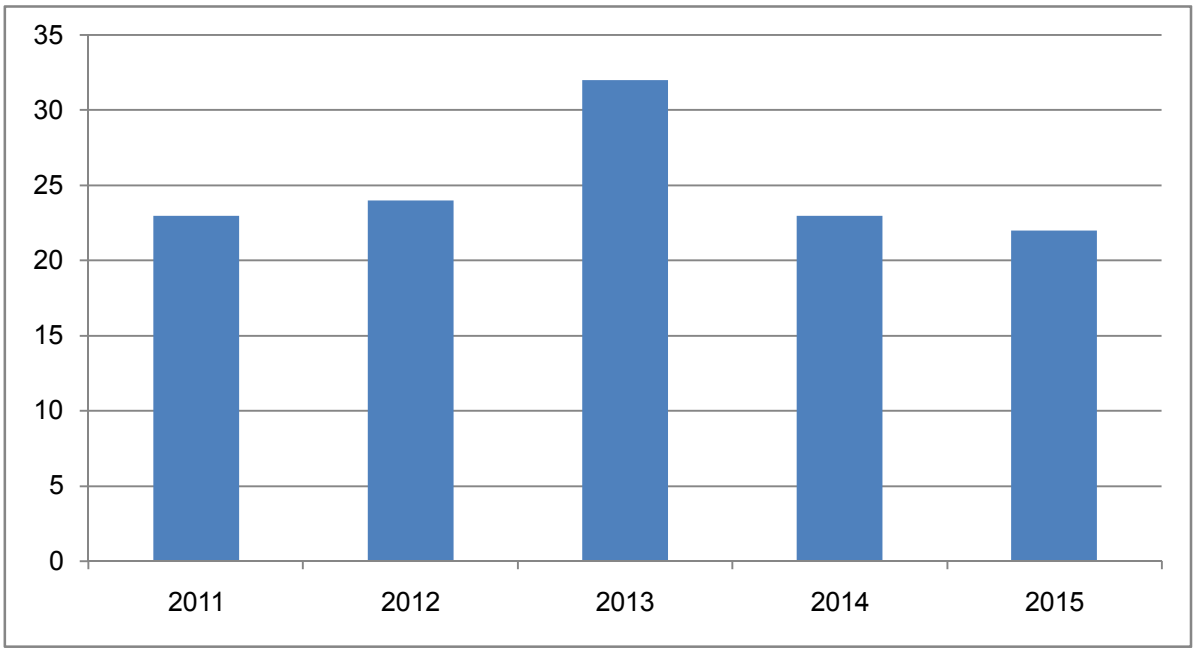

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك زيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث في سنة 2012 بلغت الزيادة ب 1 ملف ، أما في سنة 2013 قد بلغت الزيادة ب 9 ملفات مقارنة بسنة 2011. وهذا يعني أن هناك زيادة مستمرة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (07): تطور مبالغ القروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015/2011.

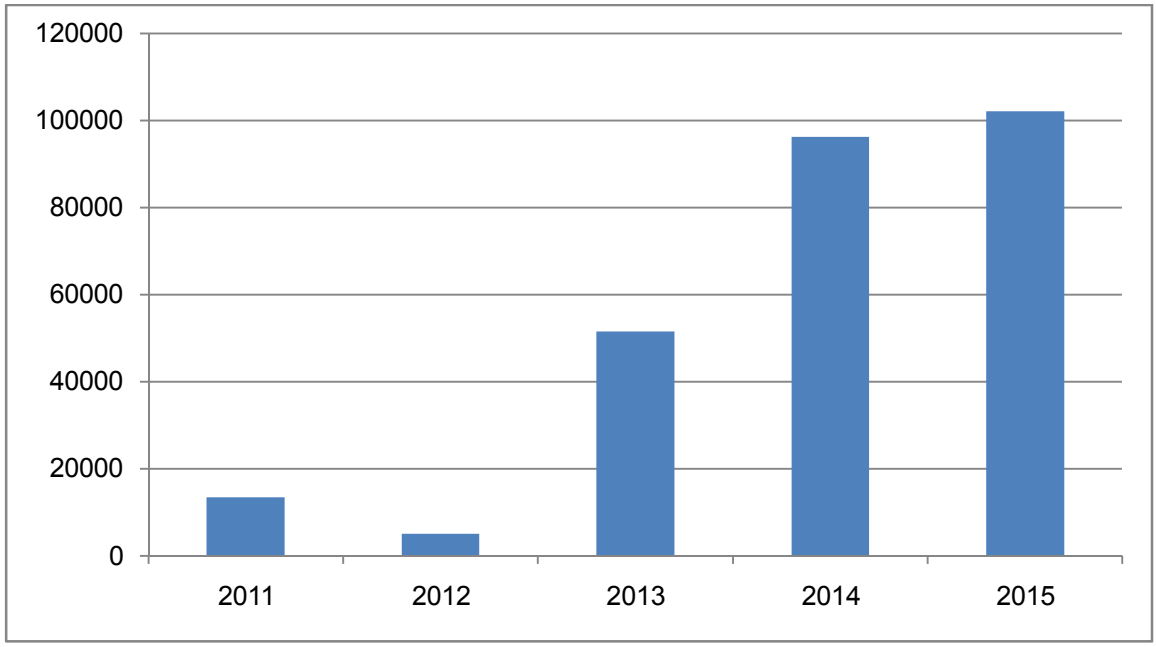

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

والملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاعا في مبالغ الاستغلال المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة المسيلة – حيث بلغت الزيادة ما يقارب 38055 مليون دج سنة 2013 ، لتصل إلى 88668 مليون دج سنة 2015 مقارنة بسنة 2011 .

خلاصة :

من خلال قيامنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكال المسيلة – وبعد تقييم أدائه التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تم التوصل الى الاستنتاجات التالية :

- نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية .
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة – بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي الى تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري .
- نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

الخاتمة

خـــــاتمة

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق يكتسي أهمية، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثار اقتصادية، يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في محاربة الفقر والبطالة وعليه تولى الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بهذا القطاع الحساس، الذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي .إن الدور المستقبلي لهذا القطاع هو قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي المحلي والدولي، لبناء كيان قوي قادر على الإنتاج والمنافسة في عالم الاقتصاد الحديث، هذا سيؤدي إستراتيجية مستقبلية لوظيفة هذا القطاع في بلورة هذا التكامل والتوجه نحو أداء أفضل ، ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه ومن خلا ل بحثنا:

1- اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع الى درجة النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي بالإضافة الى ذلك ان أغلبية الدول تعتمد على معيارين في تعريفاتها لهذا القطاع وهما معيار رأس المال ومعيار العمال

2- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام .

3- بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية والصعوبات القانونية ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة ولقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة غير ملحوظة خلال السنوات الأخيرة تطور عددها خاصة بعد انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة – نستنتج ما يلي :

1-ينفذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة - كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه.

2-زيادة الضمانات في تقديم القروض وكل التسهيلات الائتمانية لضمان استرجاع القرض

خـــــاتمة

3- لاحظنا التزايد المستمر للمبالغ ونسب التمويل المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هذا عام بعد عام.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- أحمد يوسف عبد الوهاب، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- بوراس احمد، **تمويل المنشات الاقتصادية**، عنابة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008.
- جواد نبيل، **ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع مجد، 2006.
- الحاج طارق، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2002.
- خوني رابح، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها** دار أتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2008.
- عدون ناصر دادي، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة الجزائر،1998.
- قزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009 .
- ماضي محمد توفيق، **تمويل المشروعات**، دار الفكر العربية، القاهرة، مصر 2000.
- هيكل محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة (مجموعة النيل العربي)، سنة 2003.

قائمة المراجع

الرسائل الجامعية:

- بلحوت عفاف، **طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ولاية المسيلة)، مذكرة ماستر أكاديمي، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015/2014 .

- بوالحفية عبد الكريم، **العجز المالي و مشكلة التمويل في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1998.

- ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م**، مساهمة ابنك القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2005-2004 .

- فاطمة الزهراء عبادي، **مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، سبتمبر 2007.

- يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزائر** (دراسة ميدانية)، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم علوم تسيير جامعة الجزائر، جانفي 2005.

قائمة المراجع

الملتقيات :

- خليل عبد القادر، بوفاسة، سليمان: دور الوساطة المالية في التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي بالمدية، 17،18 افريل 2006

- الملتقى الوطني الأول حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م في الجزائر، عنوان المداخلة " واقع المؤسسات ص و م في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، يومي 5-2001/05/6، جامعة الوادي .

- الملتقى الوطني " حول المؤسسات ص و م و دورها في التنمية "، الاغواط، خلال فترة 08-04-2002.

- الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات ص و م في تحقيق التنمية بالجزائر خلال فترة 2000-2001 بومرداس .

الفهارس

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
02	قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48

فهرس الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي للمديرية العامة – وكالة المسيلة –**	33
02	**الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة**	37
03	**هيكل المكلفين بالقروض**	44
04	**عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015/2011**	46
05	**مبالغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015/2011**	47
06	**عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015/2011**	49
07	**مبالغ القروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015/2011**	50

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 05

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 06

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....06

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أشكالها.....08

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 09

المبحث الثاني: خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معيقاتها 11

المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....11

المطلب الثاني : مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....12

المطلب الثالثّ: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 13

الفصل الثاني : المؤسسات المالية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 16

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية 17

المطلب الأول : تعريف المؤسسات المالية وأنواعها.....17

المطلب الثاني : وظائف المؤسسات المالية 18

المبحث الثاني : ماهية التمويل.....19

المطلب الثاني : مصادر التمويل.....20

المطلب الثالث : أشكال التمويل 22

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة– 26

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 27

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 27

المطلب الثاني: أهداف البنك ووظائفه.....28

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 30

المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة المسيلة– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....38

المطلب الأول: الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعملية منح الائتمان فيه.....38

المطلب الثاني: هيكلة المكلفين بالقروض.....43

المطلب الثالث: قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 45

المطلب الرابع: قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....48

خاتمة .

قائمة المصادر و المراجع .

فهرس الجداول.

فهرس الاشكال .

فهرس الموضوعات .

تم بحمد الله